الأمم المتحدة

A/BUR/64/SR.2

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والستون

الوثائق الرسمية

Distr.: General
2 March 2010
Arabic
Original: English

مكتب الجمعية العامة

محضر موجز للجلسة الثانية

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد التريكي (رئيس الجمعية العامة) . . . . . (الجماهيرية العربية الليبية)

المحتويات

تنظيم الدورة العادية الرابعة والستين للجمعية العامة، وإقرار جدول الأعمال، وتوزيع البنود (تابع)

طلب إدراج بند إضافي مقدم من فرنسا ومالطة

طلب إدراج بند إضافي مقدم من أذربيجان، والبرتغال، وبنن، وتيمور – ليشتي، وجمهورية تترانيا المتحدة، وسلوفينيا، والفلبين، وقيرغيزستان، وكوستاريكا، وكولومبيا،والمكسيك، وهايتي

طلب إدراج بند إضافي مقدم من الأمين العام

طلب إدراج بند إضافي مقدم من أوكرانيا، وسانت لوسيا، والمملكة العربية السعودية

مسائل أخرى

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في **غضون أسبوع واحد من تاريخ نشر المحضر** إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.

09-61826 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٣٠.

تنظيم الدورة العادية الرابعة والستين للجمعية العامة، وإقرار جدول الأعمال، وتوزيع البنود

طلب إدراج بند إضافي مقدم من فرنسا ومالطة (*A/64/232*)

١ - **الرئيس:** وجه الانتباه إلى الطلب المقدم من فرنسا ومالطة لإدراج بند إضافي في جدول أعمال الدورة الحالية بعنوان ''منح الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط مركز المراقب لدى الجمعية العامة'' (A/64/232). وذكر أن ممثل مالطة طلب التكلم في مكتب الجمعية العامة وفقا للمادة ٤٣ من النظام الداخلي.

٢ - وبناء على دعوة من الرئيس، شغل السيد بورغ (مالطة) مقعدا إلى طاولة المكتب.

٣ - **السيد بورغ** (مالطة): ذكر أن الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط أنشئت في عام ٢٠٠٦ تحت إشراف الاتحاد البرلماني الدولي، كجزء من عملية للتعاون السياسي، والاقتصادي - الاجتماعي والبيئي، ما برحت قائمة منذ عام ١٩٩٠. ولقد سبق منح الاتحاد البرلماني الدولي مركز المراقب لدى الجمعية العامة. ولقد أقامت الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط منذ إنشائها علاقات مع منظومة الأمم المتحدة تعهدتها بالرعاية حتى الآن. وفي أيلول/سبتمبر، زار وفد رفيع المستوى للجمعية البرلمانية نيويورك للالتقاء بكبار المسؤولين في الأمانة العامة، وفي أوائل هذا العام التقى الأمين العام للأمم المتحدة بالأمين العام للجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط في مالطة.

٤ - وبالتعاون مع الأمم المتحدة، تعقد الجمعية البرلمانية حاليا اجتماع طاولة مستديرة لأعضاء البرلمانات من كل أنحاء العالم لتوجيه رسالة قوية إلى مؤتمر قمة كوبنهاغن. وسيُعقد اجتماع مماثل لدعم عملية السلام في الشرق الأوسط. وقال إن التقارير والقرارات التي تعتمدها الجمعية البرلمانية تمثل إسهاما هاما في المداولات الجارية حاليا، ولهذا فإنه يأمل في منح الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط مركز المراقب.

٥ - **الرئيس:** قال إن ممثل تركيا طلب الاشتراك في المناقشة. وأن المادة ٤٣ من النظام الداخلي لا تنطبق على هذه الحالة. وأنه يعتبر أن المكتب يرغب في الموافقة على هذا الطلب.

٦ - تقرر ذلك.

٧ - وبناء على دعوة من الرئيس، شغلت السيدة باديملي آنغل (تركيا) مقعدا إلى طاولة المكتب.

٨ - **السيدة باديملي آنغل** (تركيا): ذكرت أن تركيا استضافت منذ فترة قصيرة الدورة العادية الرابعة للجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط التي اعتمد في أثنائها عدد من القرارات والتقارير عن مواضيع تهم أيضا الأمم المتحدة. وسيؤدي منح الجمعية البرلمانية مركز المراقب إلى إقامة علاقات مفيدة للطرفين من شأنها أن تيسر أعمال المنظمتين.

٩ - **السيد بارهام** (المملكة المتحدة): قال إن وفده لا يعترض، من حيث المبدأ، على إدراج هذا البند في جدول الأعمال، ولكنه لديه شواغل على توقيت الطلب. وينبغي، إذا تم قبوله، ألا يعتبر ذلك سابقة، لأنه ينبغي النظر في هذه الطلبات في بداية الدورة، حتى يتسنى للجنة السادسة أن تخطط برنامج عملها وفقا لذلك. إلا أن وفده سيوافق على الاقتراح إذا أمكن أن تؤكد الأمانة العامة أنه لن تترتب عليه آثار في الميزانية.

١٠ - **السيدة ماكلويد** (الولايات المتحدة): ذكرت أن وفدها يتشاطر الشواغل التي أعرب عنها ممثل المملكة المتحدة، ويفضل إرجاء النظر في الطلب حتى الدورة القادمة.

١١ - **السيد بوتنارو** (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات/شعبة شؤون الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي): ذكر أنه يلزم، إذا قرر المكتب التوصية بإحالة بند إضافي إلى اللجنة السادسة، أن تتخذ الجمعية العامة قرارا شفويا بإعادة المكتب إلى الانعقاد. وستكفل إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات أن لن تترتب على ذلك أي آثار في الميزانية البرنامجية.

١٢ - وقرر المكتب توصية الجمعية العامة بأن تدرج في جدول الأعمال تحت العنوان الفرعي ١ بندا إضافيا بعنوان ''منح الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط مركز المراقب لدى الجمعية العامة''.

١٣ - وقرر المكتب توصية الجمعية العامة بإحالة البند الإضافي إلى اللجنة السادسة.

طلب إدراج بند إضافي مقدم من أذربيجان، والبرتغال، وبنن، وتيمور - ليشتي، وجمهورية تترانيا المتحدة، وسلوفينيا، والفلبين، وقيرغيزستان، وكوستاريكا، وكولومبيا،والمكسيك، وهايتي (A/64/233)

١٤ - **الرئيس**: وجه الانتباه إلى الطلب المقدم من أذربيجان، والبرتغال، وبنن، وتيمور — ليشتي، وجمهورية تترانيا المتحدة، وسلوفينيا، والفلبين، وقيرغيزستان، وكوستاريكا، وكولومبيا،والمكسيك، وهايتي لإدراج بند إضافي في جدول أعمال الدورة الحالية بعنوان ''التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للهجرة'' (A/64/233). وقال إن ممثل الفلبين طلب التكلم في المكتب وفقا للمادة ٤٣ من النظام الداخلي.

١٥ - وبناء على دعوة من الرئيس، شغل السيد دافيد (الفلبين) مقعدا إلى طاولةالمكتب.

١٦ - **السيد دافيد** (الفلبين): ذكر أنه على الرغم من أنه سبق منح المنظمة الدولية للهجرة مركز المراقب في عام ١٩٩٢، وعلى الرغم من أن قرار الجمعية العامة ١٤٨/٥١ طلب إلى الأمين العام تعزيز المشاورات المنهجية بشأن المسائل ذات الأهمية المشتركة، فليس هناك حتى الآن آلية تسمح للمنظمة الدولية للهجرة برفع تقارير عن التعاون فيما بينها والأمم المتحدة رغم تعاظم حجم الهجرة الدولية. ويقصد بهذا الاقتراح علاج هذه الحالة، بإنشاء آلية يمكن عن طريقها للمنظمة الدولية للهجرة أن ترفع تقارير عن تعاونها مع الأمم المتحدة كجزء من التقارير الموحدة التي يقدمها الأمين العام مرة كل سنتين إلى الجمعية العامة تحت عنوان ''التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية وغيرها''.

١٧ - **السيد بارهام** (المملكة المتحدة): ذكر أنه على الرغم من أن هذا الاقتراح بادرت به المنظمة الدولية للهجرة فإنه يتعين أن يناقشه ويوافق عليه مجلسها. ولهذا فإنه يقترح إرجاء النظر في الاقتراح.

١٨ - **السيدة ماكليود** (الولايات المتحدة) **والسيد غرول** (بلجيكا): أيدا الاقتراح.

١٩ - **الرئيس**: قال إنه يعتبر أن المكتب يرغب في إرجاء مناقشة البند إلى مرحلة لاحقة.

٢٠ - تقرر ذلك.

طلب إدراج بند إضافي مقدم من الأمين العام (*A/64/234*)

٢١ - **الرئيس**: وجه الانتباه إلى الطلب المقدم من الأمين العام لإدراج بند إضافي في جدول أعمال الدورة الحالية بعنوان ''جامعة الأمم المتحدة''.

٢٢ - وقرر المكتب توصية الجمعية العامة بأن تدرج في جدول الأعمال، تحت العنوان الفرعي باء، بندا إضافيا بعنوان ''جامعة الأمم المتحدة''.

٢٣ - وقرر المكتب توصية الجمعية العامة بإحالة البند الإضافي إلى اللجنة الثانية.

طلب إدراج بند إضافي مقدم من أوكرانيا، وسانت لوسيا، والمملكة العربية السعودية (*A/64/235*)

٢٤ - **الرئيسة:** وجهت الانتباه إلى الطلب المقدم من أوكرانيا، وسانت لوسيا والمملكة العربية السعودية لإدراج بند إضافي في جدول أعمال الدورة الحالية بعنوان ''منح مجلس رؤساء الجمعية العامة مركز المراقب لدى الجمعية العامة'' (A/64/235).

٢٥ - وقرر المكتب توصية الجمعية العامة بأن تدرج في جدول الأعمال تحت العنوان الفرعي ١ بندا إضافيا بعنوان ''منح مجلس رؤساء الجمعية العامة مركز المراقب لدى الجمعية العامة''.

٢٦ - وقرر المكتب توصية الجمعية العامة بإحالة البند الإضافي إلى اللجنة السادسة.

مسائل أخرى

٢٧ - **الرئيس:** أشار إلى أن المكتب قرر في جلسته السابقة إرجاء النظر في إدراج البند المعنون ''مسألة جزيرة مايوت القمرية''، كما هو وارد في الفقرة ٥٠ من التقرير الأول لمكتب الجمعية العامة إلى الجمعية العامة. واقترح أن ينظر المكتب في هذه المسألة فورا.

٢٨ - تقرر ذلك.

٢٩ - **الرئيس:** ذكر أنه تم عقد مفاوضات بين وفد جزر القمر والوفد الفرنسي تحت إشراف رئيس الجمعية العامة، واتُفِقَ من حيث المبدأ على إدراج البند في جدول الأعمال، شرط ألا يناقش هذا العام.

٣٠ - **السيد أرو** (فرنسا): أشار إلى أن رئيسي البلدين قاما بإنشاء فريق عامل رفيع المستوى للنظر على نحو شامل في مسألة جزيرة مايوت وجزر القمر. وقال إن رئيس جزر القمر أكد في أوائل هذا العام من جديد أنه ينبغي مناقشة هذه المسألة في سياق ثنائي. وفرنسا مصممة على تعزيز هذه العملية الابتكارية. بيد أن إدراج البند في جدول الأعمال سيزيد من تعقيد البحث عن حلول للمسألة. ولهذا فإنه يقترح إرجاء إدراج البند إلى الدورة القادمة للجمعية العامة.

٣١ - **السيد تويهيري** (جزر القمر): أشار إلى أن الاتفاقات المبرمة بين فرنسا وجزر القمر في حزيران/يونيه ١٩٧٣ تقضي بأن تحسب نتائج الاستفتاء على الاستقلال في مجموعها. وقال إنه على الرغم من أن غالبية كبيرة من المصوتين اختاروا الاستقلال، فإن فرنسا، رأت أن من المناسب حساب النتائج على أساس كل جزيرة على حدة.

٣٢ - وأضاف أن قرار الجمعية العامة ٣٣٨٥ (د-٣٠) الذي أعلن قبول جزر القمر في عضوية الأمم المتحدة أكد من جديد على ضرورة احترام الوحدة والسلامة الإقليمية لأرخبيل جزر القمر الذي يتكون من جزر انجوان، والقمر الكبرى، ومايوت، وموهيلي. وفي الفترة من عام ١٩٧٦ إلى عام ١٩٩٥، اتخذت الجمعية العامة بانتظام قرارات بشأن الموضوع، وأدرجت مسألة جزيرة مايوت القمرية في جدول أعمالها.

٣٣ - وفي عام ١٩٩٥، طلبت فرنسا إجراء مشاورات ثانية، وحذف البند من جدول الأعمال النهائي للجمعية العامة. ووافقت جزر القمر على ذلك بغية تيسير المفاوضات. وفي آذار/مارس ٢٠٠٩، أجرت فرنسا استفتاء لمنح مايوت مركز المقاطعة الواقعة فيما وراء البحار، وبهذا كسرت من جانب واحد اتفاقها الضمني مع جزر القمر.

٣٤ - وفي أثناء المناقشة العامة (A/64/PV.5)، قدم رئيس جزر القمر تنازلا مؤلما بطرح فكرة بلد واحد، وإدارتين. إلا أن موقف فرنسا ما برح يتسم على أحسن حال بعدم الاكتراث، وعلى أسوأ حال بشيء من الازدراء. ولهذا يود وفده إدراج المسألة مرة أخرى في جدول أعمال الجمعية العامة.

٣٥ - **السيد ارو** (فرنسا): قال إن وفده لم يشعر بالازدراء قط إزاء موقف جزر القمر. وليس لفرنسا أي مصلحة في أن يكون لها سيادة على مايوت؛ وإن كانت الغالبية العظمى من سكان الجزيرة أعربت عن رغبتها في البقاء ضمن الجمهورية الفرنسية. ويجب تناول هذه الحالة المعقدة وفقا للنظام الدستوري لفرنسا. ولهذا السبب ذاته، يود بلده أن يدخل في مشاورات ثنائية مع جزر القمر. ولهذا فإنه يقترح، بغية التوصل إلى اتفاق خلال هذا العام، إرجاء النظر في المسألة.

٣٦ - **السيد تويهيري** (جزر القمر): قال إن التعليمات التي تلقاها من حكومته واضحة كل الوضوح. ولم تفض المشاورات الثنائية إلى أي نتيجة. ويبدو أن اقتراح الرئيس جد معقول.

٣٧ - **السيد كابرال** (غينيا - بيساو): قال إنه يوافق على ما سبق، وأشار إلى أن الاقتراح القائل بإضافة البند إلى جدول الأعمال على أن يكون مفهوما أنه لن يناقش، يوفر حلا توفيقيا ديناميا، من شأنه أن يشجع الأطراف على التوصل إلى اتفاق.

٣٨ - **السيد بارهام** (المملكة المتحدة): ذكر أنه بالنظر إلى أن المسألة تتسم بالحساسية فإن من الأكثر معقولية السماح بمزيد من الوقت للمشاورات الثنائية، مع توضيح أن البند ليس مدرجا في جدول الأعمال.

٣٩ - **السيد غرول** (بلجيكا): قال إن من الأفضل إرجاء إدراج البند إلى حين معرفة نتيجة المشاورات الثنائية.

٤٠ - **السيد ليه رو** (جنوب أفريقيا): ذكر أن وفده يؤيد بقوة موقف جزر القمر.

٤١ - **الرئيس**: قال إنه يعتبر أن المكتب يرغب في أن يوصي بأن يُدرج في جدول أعمال الدورة الحالية بند إضافي بعنوان ''مسألة جزر مايوت القمرية'' تحت العنوان الفرعي ألف (صون السلام والأمن الدوليين)، على أن يكون مفهوما أن الجمعية العامة لن تنظر في البند. وأضاف أن هذا سيعطي الأطراف الوقت اللازم للدخول في مشاورات. وأنه يشعر، على أساس مناقشاته مع الأطراف، بالتفاؤل في التوصل إلى حل.

٤٢ - تقرر ذلك.

٤٣ - **السيد ارو** (فرنسا): أشار إلى أن الرئيس أقر بأن المكتب لم يصل بعد إلى توافق في الآراء، وقال إن وفده قدم تنازلا على سبيل الاحترام للرئيس. وأضاف أن الاتفاق مشروط على نحو قاطع بفهم أن البند لن يناقش، وأنه لن ينظر في أي قرار بشأنه. ولا يشكل إدراج البند سابقة لدورات مقبلة.

٤٤ - **الرئيس**: طلب إلى البلدين الدخول دون إبطاء في مشاورات.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٣٠.